وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم العلوم السياسية

# العدالة الإجتماعية والحكم الرشيد في العراق بعد العام ٢٠٠٣

أطروحة تقدم بها الطالب

علي حسن بداي

الى مجلس معهد العلمّين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية / الفكر والنظم السياسية

بإشراف

أ.م.د جبار علي عبد اللّه جمال الدين

١٤٤٤هـ النجف ٢٠٢٢م

﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

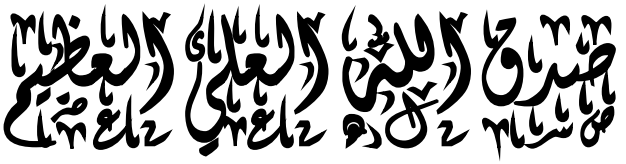

سورة الكهف الآية ١٠

إهداء

إلى:-

التي فارقتني بجسدها ولكن روحها ما زالت معي أمي الغالية.

إلى:-

أبي الغالي أطال الله عمره

أفراد أسرتي الكرام والأعزاء

زوجتي وأولادي.

الباحثون وطلبة العلم كافة.

أهدى إليكم جهدي المتواضع ...

الباحث

## شكر وتقدير

الحمُد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على أنّ منَ عليَّ بإنجاز هذه الدراسة، والصلاة والسلام على أفضل الخلق نبينا محمد وعلى آله وسلم تسليما كثيرا.

أتوجه بالشكر لمعهد العلمّين للدراسات العليا هذا الصرح العلمي العظيم ومؤسسة بحر العلوم الخيرية والسيد عميد معهد العلمين للدراسات العليا الأُستاذ زيد العكيلي، ورئيس قسم العلوم السياسية الدكتور محمد ياس خضير، والقائمين على القسم لتقديمهم المساعدة في استكمال دراستي.

وأتوجه بالشكر والتقدير للمشرف الأستاذ المساعد الدكتور جبار علي عبد الله جمال الدين، الذي كان بعد الله عزَّ وجل المُعين الأول لي على إتمام هذه الدراسة، فله كُل التقدير والامتنان.

وأتوجه بالشكر للسادة المناقشيّن، لموافقتهم على مناقشة الرسالة، فلهم مني كل الشكر والثناء على ذلك.

**الباحث**

## المستخلص

العدالة الاجتماعية قديمة قدم الحضارات الإنسانية، وهي تمثل أساس السلم الاجتماعي لأي مجتمع يسعى الى تحقيق الاستقرار، وإبعاد خطر النزاعات والصراعات، والاتجاه نحو تحقيق التنمية المستدامة، وان الاهتمام بالعدالة الاجتماعية الموجود حاليا، ظهر منذ أوائل القرن العشرين، كما ان معظم الأدبيات العالمية تشير إلى ضرورة توفر عدد من العناصر الضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية، أبرزها المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للموارد والأعباء وتحقيق الضمان الاجتماعي وتوفير السلع العامة والعدالة بين الأجيال الحالية والاجيال القادمة.

ان موضوع إدارة الحكم اخذ أهمية متزايدة، فقد أصبح من أولويات صانعي القرار والمهتمين والباحثين بشأن الحكم الرشيد في أنحاء العالم كافة، ويشمل هذا الاهتمام ثلاثة ابعاد، أولها يتعلق بكيفية إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي، وثانيها يتعلق بالحكم السليم على المستوى الوطني، ويعنى بالسياسة الاقتصادية الكلية لدولة ما وكيفية إدارة الموارد الوطنية وتوزيعها، وثالثها يتعلق بتنظيم المؤسسات داخل الدولة وادارتها، سواء كانت هذه المؤسسات عامة تابعة للدولة أو شركات خاصة.

ان الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية، مصطلحان مترابطان، وترابطهم يأتي من كونهما مقياس لكل من الحكم الناجح والعادل، فضلا عن كونه ديمقراطي تشاركي، والأهم في ذلك أن مفهوم العدالة الاجتماعية يعامل الفرد على أنه غاية في ذاته، ولا بد ان يكون أي فهم للعدالة الاجتماعية قائم على هذا الأساس.

قد مر العراق بظروف استثنائية كالحروب والعقوبات الاقتصادية وسياسات الحكومات المتعاقبة، أسهمت في انتشار الفقر والحرمان والتمايز الاجتماعي، ونتيجة لسقوط النظام السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩، والتحولات الأمنية والسياسية والاجتماعية، وخطر الحركات الإرهابية، واحتلال مدن ونزوح آلاف السكان، والحراك الشعبي، تعالت الدعوات الى الإصلاح السياسي عبر اصلاح مؤسسات الدولة بتبني الحكم الرشيد، وعدالة التوزيع عبر تبني العدالة الاجتماعية وعدالة التكافؤ وتحقيق الهوية الوطنية.

أوصت الاطروحة ببناء هوية وطنية جامعة لكل الهويات الفرعية، لتحقيق مجتمع منسجم ومتصالح مع نفسه، يعيش السلم الأهلي والوئام المجتمعي، والقضاء على الفقر في العراق، وخلق حد أدنى من الرفاهية عبر أعداد استراتيجية وطنية فاعلة تعمل على مكافحة الفقر والامية والبطالة وتفعيل التعليم الالزامي، والنهوض بالوقع الصحي بالعراق، كون الصحة حق أساسي من حقوق الفرد، واساس من أسس العدالة الاجتماعية، والنهوض بواقع التعليم، وتحقيق العدالة بين الأجيال، عبر التخطيط السليم للاقتصاد. كما أوصت الاطروحة تحقيق الفاعلية لعمل مجلس النواب العراقي لإداء مهامه التشريعية والرقابية عبر اصلاح النظام الداخلي ليكون أكثر تفصيلا لاسيما العلاقة مع الهيئات الأخرى، وتحقيق الاستقرار الأمني عبر اختيار قيادات امنية كفؤة، وحصر السلاح بيد الدولة، وتمكين السلام والتماسك المجتمعي في جميع انحاء العراق، عبر معالجة التشريعات التي من شأنها أن تقوض التماسك الاجتماعي، وتبني اجراءات من شأنها الحد من الفساد الإداري والمالي، واصلاح تضخم اعداد العاملين في القطاع العام، عبر تحسين التخطيط للقطاع العام، وتحسين الاقتصاد العراقي عبر زيادة الاستثمارات غير النفطية كوسيلة مباشرة للتنويع، وتحقيق الاستقرار السياسي، عبر الغاء المحاصصة الطائفية، وتبني تنشئة سياسية صحيحة، فضلا عن تبني ثقافة ديمقراطية تستوعب الاخر.

# المحـتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** | أ-هـ |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة** | ١-٧٣ |
| **المبحث الأول: مفهوم العدالة الاجتماعية** | ٢-٢٠ |
| المطلب الأول: تعريف العدالة الاجتماعية | ٣-٧ |
| المطلب الثاني: المؤشرات العدالة الاجتماعية | ٧-١٨ |
| المطلب الثالث: الأصل التاريخي للعدالة الاجتماعية | ١٨-٢٠ |
| **المبحث الثاني: مفهوم الحكم الرشيد** | ٢١-٣٩ |
| المطلب الأول: تعريف الحكم الرشيد | ٢١-٢٥ |
| المطلب الثاني: أهمية الحكم الرشيد | ٢٦-٢٧ |
| المطلب الثالث: شروط الحكم الرشيد | ٢٨-٣٠ |
| المطلب الرابع: عناصر، أبعاد ومؤشرات قياس الحكم الرشيد | ٣١-٣٩ |
| **المبحث الثالث العلاقة بين المفهومين** | ٤٠-٧٢ |
| المطلب الأول: الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية | ٤٠-٤٥ |
| المطلب الثاني: ضمان العدالة الاجتماعية عبر الحكم الرشيد | ٤٦-٥٦ |
| المطلب الثالث: دولة الرفاهية بين العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد | ٥٧-٧٢ |
| **الفصل الثاني: واقع العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد في العراق** | ٧٣-١١٧ |
| **المبحث الأول: واقع العدالة الاجتماعية في العراق** | ٧٤-١٤٠ |
| المطلب الأول: إشكالية الهوية الوطنية في العراق | ٧٤-٨١ |
| المطلب الثاني: واقع السياسية الاقتصادية | ٨٢-٩٢ |
| المطلب الثالث: واقع السياسة الصحية في العراق | ٩٣-٩٦ |
| المطلب الرابع: واقع السياسة التعليمية | ٩٧-١١٠ |
| المطلب: الخامس العدالة بين الأجيال | ١١١-١١٧ |
| **المبحث الثاني: واقع الحكم الرشيد في العراق** | ١١٨-١٦٩ |
| المطلب الأول: ضعف فعالية البرلمان | ١١٨-١٢٩ |
| المطلب الثاني: تدهور الوضع الأمني | ١٣٠-١٣٤ |
| المطلب الثالث: الاستقرار السياسي والاجتماعي | ١٣٥-١٤٠ |
| المطلب الرابع: الفساد الاداري والمالي والسياسي | ١٤١-١٤٦ |
| المطلب الخامس: زيادة حجم القطاع العام | ١٤٧-١٤٨ |
| **الفصل الثالث سبل تحقيق العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد** | ١٤٩-٢٥٨ |
| **المبحث الأول: سبل تحقيق العدالة الاجتماعية** | ١٥٠-٢٢٠ |
| المطلب الأول بناء الهوية الوطنية العراقية | ١٥٠-١٦٠ |
| المطلب الثاني: القضاء على الفقر في العراق | ١٦١-١٦٦ |
| المطلب الثالث: اصلاح السياسة الصحية في العراق | ١٦٧-١٧٥ |
| المطلب الرابع: اصلاح السياسة التعليمية في العراق | ١٧٦-١٨٥ |
| المطلب الخامس: تطبيق العدالة بين الأجيال | ١٨٦-١٨٩ |
| **المبحث الثاني اليات تطبيق الحكم الرشيد في العراق** | ١٩٠-١٩٩ |
| المطلب الأول: زيادة الفعالية البرلمانية | ١٩٠-١٩٩ |
| المطلب الثاني: اصلاح القطاع الأمني | ٢٠٠-٢٠٧ |
| المطلب الثالث: التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي | ٢٠٨-٢١٥ |
| المطلب الرابع الحد من الفساد المالي والإداري | ٢١٦-٢٢٣ |
| المطلب الخامس: اصلاح القطاع العام | ٢٢٤-٢٣٠ |
| **الفصل الرابع الدراسة الاستطلاعية والرؤية المستقبلية** | ٢٣١-٣٣٠ |
| **المبحث الأول إجراءات البحث** | ٢٣٢-٢٣٦ |
| **المبحث الثاني عرض البيانات وتفسيرها** | ٢٣٧-٢٨٢ |
| **المبحث الثالث مناقشة نتائج الدراسة** | ٢٨٣-٢٨٤ |
| **المبحث الرابع: الافاق المستقبلية للعدالة الاجتماعية ومستقبل الحكم الرشيد في العراق** | ٢٨٥-٢٨٨ |
| **الخاتمة والنتائج والتوصيات** | ٢٨٩-٣٠١ |

| المصادر | ٣٠٢-٣١٨ |
|---|---|

## قائمة الاشكال


| عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|
| شكل رقم (١) ابعاد تحقيق الرفاهية | ٦٠ |
| الشكل رقم (٢) يوضح نسبة الفقر في العراق حسب أحدث الاحصائيات العالمية | ٨٤ |
| الشكل رقم (٣) يوضح الزيادة الإجمالية في أسعار المواد الغذائية في العراق | ٩٢ |
| شكل رقم (٤) يوضح النسب المئوية للانفاق على التربية والتعلم | ٩٩ |
| شكل رقم (٥) يوضح معدل سنوات الدراسة (معدل التسرب من الدراسة) | ٩٩ |
| شكل رقم (٦) يوضح ترتيب البلدان حسب مؤشر التنمية البشرية | ١٠٠ |
| شكل رقم (٧) يوضح نسب الالتحاق بالمدارس في العراق حسب الفئات الابتدائي والمتوسط والاعدادي | ١٠٢ |
| الشكل رقم (٨) يوضح معدل التحاق الطلاب بالمدارس حسب المحافظات | ١٠٣ |
| شكل رقم (٩) عدد رياض لأطفال في العـــراق للفترة من(2018- 2013) | ١٠٤ |
| شكل رقم (١٠) يوضح عدد مراكز محو الامية | ١٠٧ |
| شكل رقم (١١) يوضح عدد الدراسين في مراحل محو الامية | ١١٣ |
| شكل رقم (١٢) يوضح النفقات التشغيلية والاستثمارية لموازنة ٢٠٠٤الشكل من اعداد الباحث بناءً على بينات وزارة المالية | ١١٣ |
| شكل رقم (١٣) يوضح النفقات التشغيلية والاستثمارية لموازنة ٢٠١٩ الشكل من اعداد الباحث بناءً على بينات وزارة المالية | ١١٧ |
| شكل رقم (١٤) يوضح حجم الفساد في العراق | ١٤٤ |
| شكل رقم (١٥) يوضح خريطة العالم توضح مؤشرات الفساد حسب الدول | ١٤٥ |


## قائمة الجداول


| عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|
| جدول رقم (١) المقارنة بين الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية | ١٧ |
| جدول رقم (٢) الفقر النسبي والفقر المدقع | 83 |
| جدول رقم (٣) يوضح الإحصاءات الصحية والحياتية وحاجة العراق وفقا لمعايير الرفاه | 93 |
| جدول رقم (٤) يوضح الانفاق الحكومي على التربية والتعليم | 98 |
| جدول رقم (٥) يوضح معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية للأفراد بعمر (٦-١١) سنة للعام-2020) 2019) | ١٠٤ |
| جدول رقم (٦) يوضح معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة المتوسطة للإفراد بعمر (١٢-١٤) سنة للعام-2020) 2019) | ١٠٥ |
| -2020)جدول رقم (٧) يوضح معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة الاعدادية للإفراد بعمر (١٥-١٧) سنة للعام 2019) | ١٠٥ |
| جدول رقم (٨) يوضح إحصاءات التعليم المهني في العراق | ١٠٦ |
| جدول رقم (٩) يوضح حجم الدين العام | ١١٤ |
| جدول رقم (١٠) نشر البيانات الخاصة بدائرة الدين العام بالدولار | ١١٥ |
| جدول رقم (١١) نشر البيانات الخاصة بدائرة الدين العام بالدينار | ١١٥ |
| جدول رقم (١٢) النفقات والايرادات للعراق (٢٠١٠-٢٠١٧) | ١١٥ |
| جدول رقم (١٣) يوضح حضور ومعدل الغياب لأعضاء مجلس النواب الدورة الرابعة | ١٢٣ |
| جدول رقم (١٤) يوضح عدد الموظفين والمتقاعدين | ١٤٨ |